الاوبيك وسياسة المجابهة النفطية

رهف بدوي

كجزء من الحملة التي تشنها الدول المستهلكة للبترول على الاوبيك تتداول الاوساط النفطية اخبارا وحكايات حول امكانية انهيار سياسات التسعير التي تسير عليها المنظمة البترولية . ويقول مروجو هذه الاخبار أن انخفاض الطلب على البترول خلال العام ١٩٧٤ والهبوط الذي طرأ منذ فترة قريبة على انتاج دول الاوبيك (الذي كان معدله اليومي في ١٩٧٤ ٣٠،٦ مليون برميل فانخفض الى ٢٦،٤ مليون برميل خلال الربع الاول من السنة الحالية) يشكلان دلائل على أن امال جبهة الدول المستهلكة حول انهيار سياسة الاوبيك التسعيرية ستتحقق .

ولا يتطلب الامر كثيرا من التدقيق لنتبين ان ترويج مثل هذه الافكار لا يستند الى اية اسس اقتصادية وسياسية جدية ، ولا يتعدى كونه جزءا من الحملة الاقتصادية والايديولوجية والسياسية التي ما فتئت الدول المستهلكة تشنها على منظمة الاوبيك . وكما هو معروف تأتي هذه الحملة ضمن اطار سياسة المواجهة التي تتبعها حاليا جبهة الدول المستهلكة بقيادة الولايات المتحدة ، في حين تدعو دول الاوبيك (والدول المنتجة للمواد الخام عموما) كما سنرى ، لاتباع سياسات يكون اساسها التعاون بين الطرفين المعنيين لحل المشكلات الاقتصادية العالمية الكبرى والتي لا تنحصر بالتأكيد بموضوع النفط وحده .

من هنا ضرورة القاء نظرة موضوعية على العوامل الاقتصادية والسياسية المؤثرة في صنع سياسات الاوبيك وفي تضامن اعضائها وفي قدرتها على الوقوف في وجه الحرب المعلنة عليها . وقد برزت القوة الكامنة في التضامن بين دول الاوبيك فيما بينها من ناحية ومع الدول المنتجة للمواد الاولية من ناحية ثانية في فشل المؤتمر التحضيري المنعقد في نيسان ١٩٧٥ في باريس نتيجة الجبهة الصلبة التي واجهت بها دول العالم الثالث محاولات الدول المستهلكة املاء شروط المؤتمر وجدول أعماله . وبما ان هذا التضامن يزعج الدول المستهلكة الصناعية الى اقصى حد ، تقوم اوساطها برسم صورة عن الاوبيك تجعلها لا أكثر ولا اقل من تراست أو كارتيل احتكارية عادية . في حين أن سياسات الاوبيك الرئيسية لا تتبلور الا نتيجة مجموعة من الحلول الوسط والتنازلات المتبادلة وبعد مناقشات مطولة وجدل عميق تأخذ كلها بعين الاعتبار مصالح الدول المستهلكة ، وليس في كل هذا أية سمة من السمات التي تتميز بها المؤسسات الاحتكارية الكلاسيكية واساليب عملها . في الواقع من المآخذ التي يمكن تسجيلها على سياسة الاوبيك هنا مبالغتها في مراعاة مصالح الدول المستهلكة وترضيتها حتى على حساب مصالح الدول المنتجة . كل هذا واضح في الجهود الكبيرة والمستمرة التي تبذلها المنظمة لتحقيق ما تسميه « بالحوار البناء » بين الدول الصناعية ودول العالم الثالث بهدف الوصول الى صفقة شمولية متعددة الاوجه تسهم في حل المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي يعاني منها النظام الرأسمالي